LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08/06/2012

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون تجتمع بجمعيات آباء وأولياء التلاميذ

«المغربية» – تجتمع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون– السمارة برؤساء جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ والتلميذات بجهة العيون، غدا السبت، في إطار «انفتاح اللجنة على مختلف الفاعلين المحليين بهدف الاستجابة لمتطلبات القرب والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها».

وجاء في بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصلت «المغربية» بنسخة منه، أن اللجنة ستجتمع مع هذه الجمعيات في إطار لقاء تواصلي، لترسيخ ثقافة التشارك والانفتاح على مختلف الفاعلين في المجال التربوي، وإشراكهم في النهوض بثقافة حقوق الإنسان داخل فضاء المؤسسات التربوية، بغية توطيد الروابط الاجتماعية بين المدرسة والأسرة، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لنشر القيم، وتكوين الشخصية، وتنمية روح المسؤولية لدى المتعلمين والمتعلمات.

وسيدعو هذا اللقاء إلى جعل جمعيات الآباء والأمهات مؤسسات ذات قوة اقتراحية، تشارك فعليا في مجال تدبير المؤسسات التعليمية والترشيد التربوي، قصد بلورة مشاريع ذات صبغة اجتماعية وثقافية وتربوية، مع البحث عن حلول ملائمة لمختلف المشاكل، التي قد تعرقل السير العادي للعملية التعليمية، بتقديم اقتراحات بناءة، للرفع من مردودية وجودة العمل التربوي بالمؤسسات التعليمية، كي تصير جذابة ومشجعة لإقبال التلاميذ على الدرس والتحصيل، وتحفيز الأساتذة والمربين على المزيد من العطاء التربوي والمعرفي».

صورة وتعليق

اعتصام المعتقلين السياسيين السابقين، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط للمطالبة بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة في ما يتعلق بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية. (خاص)

ضحايا لـــ "سنوات الجمر" يعتصمون قبالة مقرّ الـــCNDH

يتواجد عدد من ضحايا الماضي الأليم لحقوق الإنسان بالمغرب في اعتصام مفتوح أمام مقر المجلـــس الـــوطني لحقـــوق الإنسان، بالعاصمة الرباط، من أجل مطالب من بينها فتح الحوار من لدن الرئيس ادريس اليزمي، أو الكاتب العام محمّد الصبّار، بشأن مقرّرات غير مفعّلة لهيئة الإنصاف والمصالحة.

وقال المعتصمون لهسبريس إنّهم "متشبّثون بخوض هذا الشكل الاحتجاجي إلى غاية تحقيق مطالبهم"، وأردفوا بأنّ اجرأة هذه الخطوة التصعيديّة، والتي يشارك أيضا فيها قادمون من مدن بأقصى شمال البلاد، قد أتى "بعد استنفاذ كافة مساعي التواصل مع الـــCNDH دون جدوى".

كما أثار ذات الغاضبين تعرّضهم لتعنيف القوات العموميّة، بإفراط في استعمال القوّة ضدّ احتجاجهم السلميّ، موردين تعرّضهم لمطاردات ليليّة من طرق عناصر ذات القوّات، كانت آخرها ليل الثلاثاء الأخير.

ويتواجد وسط المعتصمين قبالة مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان عدد من ضحايا الانتهاكات الجسيمة الـــتي عرفهـــا الماضي الحقوقي للبلاد ممّن دفعوا ملفّاتهم بعد انقضاء أجل النظر فيها من لدن هيئة الإنصاف والمصالحة.. "لقد تعرّضـــنا لانتهاكات نالت من سلامتنا البدنيّة والنفسيّة بشكل خطير، كما أنّ ذات الخروقات الحقوقيّـــة أثّـــرت علـــى حياتنـــا الاجتماعية ودفعت بنا لعيش الألم إلى الحين.. وبالتالي لا يمكن قرن تسوية ملفّاتنا بأيّ أجل زمنيّ ما دمنا أحياء" تورد نفس الفئة لهسبريس.

حركة احتجاجية تصعيدية لمجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين

عبد الحق ديلالي

مازال عدم تنفيذ كامل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، يثير ردود الفعل وسط العديد من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

في هذا الإطار تواصل مجموعة من هؤلاء الضحايا اعتصاما مفتوحا أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط منذ يوم الاثنين 4 يونيو2012 وذلك " احتجاجا على سياسة التجميد الممنهج في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والصحي وتسوية الوضعية القانونية والإدارية والمالية لضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"، حسب بلاغ صادر عن المعتصمين توصلت بيان اليوم بنسخة منه.

الخطوة الاحتجاجية تأتي،حسب المصدر ذاته، تفعيلا للبرنامج النضالي الذي تخوضه المجموعة تحت شعار"من أجل التفعيل الحقيقي والفوري للحق في جبر الضرر الفردي على أسس عادلة ومنصفة".

وبدل إنصاف هذه المجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واستكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يخص جبر الضرر الفردي، قامت قوات الأمن بالهجوم على المعتصمين والتنكيل بهم ، حيث لجأت في محاولة لفك الاعتصام بالعنف، إلى نزع اللافتات و تمزيقها ، و التهديد بتصعيد العنف ، و مطاردة المعتصمين لدفعهم إلى الابتعاد عن مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غير أنهم واصلوا اعتصامهم بعد تلك الهجمة وذلك "تشبثا بحقنا المشروع في استكمال جبر الضرر كما نصت عليه هيئة الإنصاف والمصالحة"، بحسب تصريح أحد المعتصمين لبيان اليوم.

المصدر ذاته أضاف أنه " بعد 6 سنوات على مصادقة الملك على مقررات و توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ، والتي تتضمن جبر الضرر الفردي والجماعي وباقي عناصر جبر الأضرار الأخرى من ضمنها الإدماج الاجتماعي لضحايا سنوات الرصاص وتسوية وضعيتهم الإدارية والمالية و الإعلان رسميا عن الالتزام بتفعيلها ، لا زال ملف تسوية الوضعية الإدارية و المادية و الإدماج الاجتماعي، بالنسبة لعدد من الضحايا ، يراوح مكانه ".

وفي سياق الحركة الاحتجاجية ذاتها سبق لمجموعة أخرى من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أن نظمت وقفة أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط يوم الاثنين الماضي كخطوة أولى قد تتبعها خطوات تصعيدية أخرى في حال عدم الاستجابة لمطالبها التي ضمنتها في رسالة قدمتها لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمتمثلة أيضا في استكمال جبر الضرر وخاصة الإدماج الاجتماعي وتسوية الوضعية القانونية والإدارية

مجلس اليزمي يدلي برأيه في مشروع قانون الحصانة للعسكريين

تأكد ل **"نشرة بريس"** أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قدم لرئاسة البرلمان، رأيه الاستشاري في مشروع القانون الذي تقدمت به حكومة بنكيران، خاصة حول المادة التي أثارت جدلا كبيرا، والمتعلقة بمنح الحصانة للعسكريين.

مجلس اليزمي ، اعتبر منح الحصانة للعسكريين غير دستوري، كما نبه مجلس النواب، من مخاطر عدم دستورية الفقرة الأولى من المادة السابعة، والتي تنص على أنه :"لا يسأل جنائيا العسكريون بالقوات المسلحة الذين يقومون تنفيذا للأوامر التي تلقوها من رؤساءهم التسلسليين في إطار عملية عسكرية تجري داخل التراب الوطني بمهمتهم بطريقة عادية".

المجلس، اعتبر أن هذه المادة تطرح عدة مشاكل قانونية، لأنها لا تندرج ضمن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الحكامة الأمنية، إلى جانب أنها لا توافق التشريعية المقارنة في مجال مسؤولية العسكريين، كما تبتعد عن الاجتهاد القضائي والوثائق الإعلانية والبرنامجية الدولية في مجال الحكامة الأمنية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرفض منح الحصانة للعسكر

خرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن صمته في قضية منح الحصانة للعسكريين، حيث قال إن نص المادة 7 من مشروع القانون حول الضمانات القانونية للعسكريين والتي منحت لهم الحصانة غير دستورية ، وحذر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مجلس النواب، من مخاطر جدية لعدم دستورية الفقرة الأولى من هذه المادة ، والتي تنص على أنه :»لا يسأل جنائيا العسكريون بالقوات المسلحة الذين يقومون تنفيذا للأوامر التي تلقوها من رؤسائهم التسلسليين في إطار عملية عسكرية تجري داخل التراب الوطني، بمهمتهم بطريقة عادية»، حيث اعتبر المجلس أن هذه المادة تطرح تحديات ومشاكل قانونية، حيث إنها لا تندرج ضمن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الحكامة الأمنية، إلى جانب أنها تبتعد بشكل واضح عن التوجهات التشريعية المقارنة في مجال مسؤولية العسكريين، كما تبتعد عن الاجتهاد القضائي والوثائق الإعلانية والبرنامجية الدولية والجهوية المتعلقة بالحكامة الأمنية،

وقد استعرض المجلس في رأيه القضايا القانونية المدروسة من أبرزها عدد من فصول الدستور ونظام الانضباط العام للقوات المسلحة الملكية والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب ...

واقترح المجلس أن تدرج الحماية القانونية الوظيفية للعسكريين . وتعاد الصياغة في مضمونها وترتب فقرات المادة كي تتلاءم ومبادئ ومعايير حقوق الانسان .

BOX DES ACCUSÉS

Mohamed Sebbar

En sa qualité de Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CCDH).

Accusé, avez-vous déjà pensé qu'un jour vous alliez occuper un poste étatique ?
Non, je n'avais jamais nourris cet espoir.

Mais maintenant que vous êtes investi d'une fonction officielle, certains parmi vos camarades de toujours crient à votre «makhzanisation»...
Cela ne m'agace pas du tout. La preuve c'est que je n'ai jamais réagi. Mieux, plus j'entends pareilles accusations, plus je suis conforte dans l'idée que je suis sur le bon chemin. Je sais que certains sont, par principe, contre le fait de tout travail avec l'Etat et sont même, pour certains, contre l'Etat, mais je leur demande de me juger sur mes actes.

On vous accuse aussi d'avoir toujours su ménager la chèvre et le chou. Qu'en dites-vous ?
La modération n'a jamais été une mauvaise qualité. Dans cet esprit, au sein de l'AMDH et dans le Forum marocain pour la vérité et la justice, nous avons toujours œuvré pour parvenir à des solutions concertées.

MOHAMED SEBBAR
NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME (CCDH)

BEN MOHAMED ET BEN FATIMA. NÉ EN 1955 À YACOUB EL MANSOUR À RABAT, SON SECRET POUR GARDER LA FORME EST LE SUIVANT : «À CHAQUE FOIS QUE J'OUVRE LES YEUX APRÈS UNE NUIT DE PROFOND SOMMEIL, JE ME SENS SI HEUREUX DE VIVRE UN NOUVEAU JOUR». POUR CET HOMME QUI EST CONNU POUR SON SENS LÉGENDAIRE DE L'HUMOUR, RIRE EST ESSENTIEL DANS LA VIE. SEBBAR EST MARIÉ ET PÈRE D'UNE FILLE ET D'UN GARÇON. POUR LE DIFFÉRENCIER DES AUTRES ME SEBBAR, IL EST SURNOMMÉ PAR SES CONFRÈRES AVOCATS EL HIHI, EN RAPPORT AVEC SES ORIGINES DE LA TRIBU DES HAHA.CELA N'A RIEN À VOIR AVEC SON PASSÉ DE PRISONNIER POLITQUE.

CETTE INTERVIEW A ÉTÉ DIFFUSÉE SUR LES ONDES DE MEDRADIO LE 1ER JUIN DANS LE CADRE DE L'ÉMISSION DANS LE BOX DES ACCUSÉS. L'INTERROGATOIRE A ÉTÉ MENÉ PAR REDOUANE ERRAMADANI ET MOKHTAR LEGHZIOUI. COMME L'EXIGE LE RÈGLEMENT DE L'ÉMISSION, L'ACCUSÉ N'AVAIT PAS LE DROIT DE REFUSER DE RÉPONDRE À UNE QUELCONQUE QUESTION NI D'UTILISER LA LANGUE DE BOIS.

TRADUCTION ET ADAPTATION À L'ÉCRIT PAR MOHAMMED ZAINABI

Peu de temps avant votre nomination à votre poste actuel, vous encadriez le mouvement du 20 février. N'est-il pas suspicieux de passer de là directement à un poste officiel ?
Il est vrai que l'une des premières initiatives prises dans le cadre du mouvement salvateur que connaît le pays a émané du Forum marocain pour la vérité et la justice. Cette initiative a permis de créer une coalition des associations de défense des droits de l'Homme pour militer en faveur de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation. C'est de là que tout a commencé. Après, cet objectif principal a été occulté en faveur d'autres objectifs politiques divers et variés qui allaient dans tous les sens. J'avais alors demandé que l'on exprime des revendications réalistes, en vain.

Quel regard portez-vous aujourd'hui sur l'AMDH ?
A mon sens, cette association manque de professionnalisme dans la défense des droits de l'Homme. J'estime qu'une organisation qui œuvre dans ce domaine ne doit pas se limiter à diffuser des communiqués, sinon elle devient juste un bureau d'enregistrement. A mon avis, une organisation de défense des droits de l'Homme doit élaborer des rapports circonstanciés et des rapports parallèles. Elle doit aussi travailler sur le terrain pour suivre de près les problèmes posés. J'ai toujours estimé et j'estime toujours qu'une ONG de ce genre doit s'inscrire dans une perspective de réforme du système et non pas dans une logique de lutte pour le changer. Sinon, elle devient un parti politique, ce qui n'est pas sa vocation. Sans vouloir donner de leçon à quiconque, je trouve que l'AMDH a manqué certains rendez-vous importants ces derniers temps. Il y a aussi un problème de diversité au sein de cette organisation.

CONCERNANT LE MOUVEMENT DU 20 FÉVRIER, J'AI DEMANDÉ QUE L'ON EXPRIME DES REVENDICATIONS RÉALISTES, EN VAIN.

Qu'entendez-vous par là ?
Je rappelle que lors du dernier congrès de l'AMDH, certains courants politiques ont préféré ne pas se faire représenter au sein des organes décisionnaires de l'AMDH.

Sur un autre registre, on accuse votre Conseil d'enterrer différents rapports sur des atteintes aux droits de l'Homme notamment dans les prisons ou dans des manifestations. Votre réponse ?
Nous n'avons enterré aucun rapport et nous œuvrons, dans chacun des dossiers qui nous est soumis, à effectuer les vérifications et les recoupements nécessaires. Pour ce qui est des prisons, je vous signale que le CNDH a pu visiter jusqu'à présent, 12 centres de détention et continuera à le faire. C'est ce qui nous a permis d'interroger directement les prisonniers concernés pour fonder notre propre avis qui va, parfois, à l'encontre de ce que vous avez pu lire ou voir sur internet à propos de certains cas comme celui de Bouchta Charef ou autres. Pour ce qui est des manifestations, nous avons pu établir notre diagnostic sur la base de faits vérifiés et allons bientôt organiser une grande conférence sur la culture de la protestatio... Parce que même quand on veut protester, il y a des règles à connaître et surtout à respecter. Du reste, nous sommes tenus de publier notre rapport annuel sur la situation des droits de l'Homme au Maroc. Ce document relèvera, dans le détail, tout ce que je viens de vous signaler, en toute indépendance.

A MON SENS, L'AMDH MANQUE DE PROFESSIONNALISME DANS LA DÉFENSE DES DROITS DE L'HOMME.

Mais votre Conseil est-il réellement indépendant ?
Notre institution est indépendante par la loi et dans les faits. Et jusqu'à présent, nous ne ressentons aucune velléité de quiconque de nuire à notre indépendance. Je précise que nous ne faisons pas partie du pouvoir exécutif ni du pouvoir législatif. Nous ne sommes pas un organe judiciaire et nous n'appartenons pas au pouvoir judiciaire. Nous ne relevons pas non plus de la société civile. Nous avons un rôle clair, nous sommes une institution de médiation.

مواطنة من المحمدية تشتكي لوزير الصحة

شكاية تفيد إهمال وتعنيف الحوامل بالمركز الاستشفائي ابن رشد بالبيضاء

وجهت المواطنة ف.ز.ح. القاطنة بمدينة المحمدية شكاية إلى كل من وزير الصحة ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على اثر وفاة جنينها بسبب الإهمال الذي لحقها بمصلحة التوليد بالمركز الاستشفائي ابن رشد، بعد نقلها على وجه السرعة في حالة حرجة من المستشفى قادمة من المستشفى الإقليمي بالمحمدية يوم الخميس 24 ماي المنصرم، حيث كانت حاملا في شهرها السابع .

وأوضح نص الشكاية أن الطبيب الذي فحصها مباشرة بعد وصولها إلى مستشفى ابن رشد، أمر الممرضات بمراقبة حالتها الصحية التي تدعوا للقلق، إلا أن الممرضات تجاهلوها تماما و لم يعيروا لها أي اهتمام حتى توفي الجنين ببطنها، وتعرضت للانتفاخ وارتفاع الضغط، مما أجبرها على القيام بعملية جراحية يوم السبت 26 ماي 2012 بعد منتصف الليل.

وواجهت المشتكية كل أشكال العنف والإهانة وتركتها المولدات عارية بدون غطاء لأزيد من نصف ساعة حتى انهارت قوتها، حيث طلبت منها إحدى الممرضات أن تنتقل من مكان العملية إلى السرير المتنقل مباشرة بعد إجراء العملية طلبت منها، في وقت لازال جسدها يرتعش تحث تأثير التخدير، فانهالتا عليها بوابل من العبارات النابية والمهينة، و لم ينقلاها إلا بعد أن وعدتهما بمبلغ مالي محترم، حسب نص الشكاية.

وطالبت فاطمة الزهراء ح. المسؤولين بقبول شكايتها شكلا ومضمونا، وفتح تحقيق في النازلة موضوع الشكاية، ورد الاعتبار لها ولكل الأمهات المغربيات اللواتي يتعرضن يوميا لكل أشكال التعنيف والإهانة والابتزاز، في المؤسسات الاجتماعية، خاصة منها مراكز التوليد

رسالة مفتوحة تدعو الى الكشف عن مصير جثة مواطن بالصويرة لقي مصرعه خلال احداث 1981 بالدار البيضاء

سوس أونلاين : وجه مواطن بإقليم الصويرة رسالة الى كل من وزير الداخلية و وزير العدل والحريات ،وزير الصحة ،رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان و رئيس مؤسسة الوسيط المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يطالب فيها بالكشف عن مصير جثة اخيه الذي لقي مصرعه خلال احداث 1981 بالدار البيضاء بوسطة طلق ناري. و هذه تفاصيل الرسالة:

من السيد مبارك القاضي

N262815بطاقة التعريف الوطنية رقم:

دوار تيمسوريين – جماعة إيمي نتليت

قيادة سميمو – دائرة تمنار

إقليم الصويرة

بصفته أخا للسيد أحمد القاضي ومن ذوي حقوقه كأحد

ضحايا الأحداث الأليمة ليوم 20 يونيو1981

إلى السادة:

–1وزير الداخلية

–2وزير العدل والحريات

–3وزير الصحة

–4السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

–5السيد رئيس مؤسسة الوسيط

–6المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف

–7الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

وكل من له صلة بمعالجة ملفات ضحايا سنوات الرصاص

الموضوع : بشأن ملف ووضعية السيد أحمد القاضي أحد ضحايا أحداث 20 يونيو 1981 الأليمة بالدار البيضاء

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد ،

أنا الموقع أدناه ، مبارك القاضي بن محمد ، بطاقة التعريف الوطنية رقم 262815 ن ، الساكن بدوار تيمسوريين جماعة إيمي نتليت قيادة سميمو دائرة تمنار إقليم الصويرة ، أكاتبكم بصفتي أخا ومن ذوي حقوق المسمى قيد حياته أحمد القاضي بن محمد المزداد بتاريخ 1954 بدوار تيمسوريين جماعة إيمي نتليت قيادة سميمو دائرة تمنار إقليم الصويرة والمتوفى يوم 20 يونيو 1981 بطلقات نارية من القوات التي قمعت الأحداث الأليمة التي شهدتها مدينة الدار البيضاء في هذا التاريخ.

ونظرا لكوننا ننتمي إلى أسرة فقيرة أمية مئة بالمئة في منطقة جد نائية لم نتتبع مجريات الأحداث المتعلقة بملف ضحايا سنوات الرصاص الذي اشتغلت عليه هيئة الإنصاف والمصالحة لسنوات لم نقدم في الوقت المناسب أي طلب أو ملف يخص أخي أحمد القاضي الذي قتل كغيره يوم 20 يونيو 1981 من قبل قوات الأمن بالدار البيضاء.

وتفيد شهادات عدد من أبناء المنطقة الذين سكنوا وعاشوا مع الفقيد وكانوا يشتغلون جميعا بالدار البيضاء التي هاجروا إليها من دواويرهم أنه خرج ظهيرة يوم 20 يونيو 1981 رفقة كل من السادة سعيد بن علي تالاتوانو من ابناء دوار تالاتوانو بنفس الجماعة التي ينحدر منها الفقيد والسيد لحسن نسيف من دوار بوزرو والسيد الحسين بن سعيد بيكوران من دوار تاوريرت بنفس الجماعة الذين يفيدون جميعا بأنه مباشرة بعد مغادرتهم للمسكن الذي كانوا يقيمون به جميعا تعرض السيد أحمد القاضي لطلق ناري من قبل أحد قامعي مظاهرات ذلك اليوم وسقط قتيلا في الحال بينما لاذوا هم بالفرار ليخبروا بعد ذلك أن جثته حملت بواسطة شاحنة كغيرها من الجثث.

وبناء عليه ، وسعيا إلى كشف مصير جثة أخي أحمد القاضي وتسوية وضعيته القانونية عبر تسليم ذويه شهادة وفاته ورفاته ومنحهم تعويضات على غرار باقي ذوي ضحايا أحداث مماثلة ، أطلب منكم كل من دائرة اختصاصه فتح تحقيق في هذه الحالة وإجراء خبرة طبية لمعرفة موقع رفات أخي وبالتالي تسوية متعلقات وضعيته .

و تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام

والسلام

إمضاء مبارك القاضي بن محمد بن لحسن

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاوريرت في بلاغ إلى الرأي العام الوطني والدولي

المعذبـــــــون فوق الأرض في تاوريرت
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
فرع تاوريرت

بلاغ إلى الرأي العام الوطني والدولي

على اثر الزيارة الميدانية التي قام بها مساء هذا اليوم الثلاثاء 05 يونيو 2012 أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمدينة تاوريرت قصد المعاينة والتحـــــــــــري فيما أصبح يتعرض له الإخوة الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء من اضطهاد وانتهاك لحقوقهم كمهاجرينوقبل ذلك كآدميين..
ومباشرة بعد إنهاء المقابلة التي جمعت الطرفين وخروج هؤلاء المهاجرين للبحث عن منافـــــــــذ قد تكون آمنة للتسلل نحو أماكن بعيدة..كان البوليس قد نصب لهم كمينا بالقرب من مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسانوتم فيه اعتقال المسمى "محمد سونغ" من جنسية كاميرونية لا لشيء ولا لجرم اقترفه سوى انه أعطى تصريحا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان التـــابع للدولة المغربية..فيما تمكن اثنين من الإفلات من هذه القبضة.
ويشار إلى أن هذه المرة الثانية في بحر هذا الأسبوع التي يتعرض فيها هؤلاء "الجنوب ــ صحراويين" إلى الاعتداء بمحيط مقر جمعيتنا.
فبعدما كانت قد انتهت مقابلة سابقة جمعت مجموعة أخرى من هؤلاء المهاجرين مع أعضاء لجنة الهجرةواللجوء التابعة لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاوريرت مساء الخميس 31 ماي 2012..وفي طريقهم للبحث عن آماكن في العراء قد تكون مسالكها "آمنة".. استهدفهم بالحجارة رميا ورشقا مجموعة من المراهقين والمنحرفين المسخرين. الشيء الذي أسفر عن جرح العديد منهم .وقد رفضوا الذهاب الى المستشفى للعلاج مخافة من الاعتقال، هذا رغم اتصالنا في الجمعية بهم ومعاينتنا للدماء التي كانت تغمر وجه واحد وتملأ قدم آخر والكدمات والخدوش المتفرقة بباقي أجسام هؤلاء الجنوب ــ صحراويين.
وفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاوريرت إذ يدين هذا التمادي في انتهاكات حقوق المهاجرين الأفارقة ويطالب بإيجاد حل قانوني وإنساني عاجل لوضعيتهم التي أصبحت تتفاقم يوما بعد يوم ببلادنا.
يـــــــــذكر أجهزة الدولة المغربية المسؤولة بضرورة التقيد بضمان حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء طبقا للمقتضيات الدولية ذات الصلة التي التـــــــــــــزم بها المغرب احتراما وحماية وإعمالا.
تاوريرت

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

ONU FEMMES
Entité des Nations Unies pour l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes

Appel à proposition

Dans le cadre du programme « Gouvernance publique et redevabilité pour l'égalité de genre au Maroc », le Conseil

National des Droits de l'Homme en partenariat avec l'ONU Femmes et avec l'appui de l'AECID, lance un appel a proposition, pour le recrutement d'un bureau d'étude pour l'élaboration d'un programme et l'animation d'un cycle de formation sur l'égalité Homme Femme et la planification stratégique fondée sur le genre.

Cette formation s'adressera aux commissions régionales des droits de l'Homme du CNDH. Les TDR sont publiés sur les sites suivants :

CNDH : www.cndh.org.ma

PNUD : www.pnud.org.ma

Les propositions doivent être soumises au plus tard le 16 juin 2012 à 16h heure.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

ONU FEMMES
Entité des Nations Unies pour l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes

Appel à proposition

Dans le cadre du programme « Gouvernance publique et redevabilité pour l'égalité de genre au Maroc », le Conseil

National des Droits de l'Homme en partenariat avec l'ONU Femmes et avec l'appui de l'AECID, lance un appel a proposition, pour le recrutement d'un bureau d'étude pour l'élaboration d'un programme et l'animation d'un cycle de formation sur l'égalité Homme Femme et la planification stratégique fondée sur le genre.

Cette formation s'adressera aux commissions régionales des droits de l'Homme du CNDH. Les TDR sont publiés sur les sites suivants :

CNDH : www.cndh.org.ma

PNUD : www.pnud.org.ma

Les propositions doivent être soumises au plus tard le 16 juin 2012 à 16h heure.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

ONU FEMMES
Entité des Nations Unies pour l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes

Appel à proposition

Dans le cadre du programme «Gouvernance publique et redevabilité pour l'égalité de genre au Maroc», le Conseil National des Droits de l'Homme en partenariat avec l'ONU Femmes et avec l'appui de l'AECID, lance un appel à proposition, pour le recrutement d'un bureau d'étude pour l'élaboration d'un programme et l'animation d'un cycle de formation sur l'égalité Homme Femme et la planification stratégique fondée sur le genre.

Cette formation s'adressera aux commissions régionales des droits de l'Homme du CNDH.
Les TDR sont publiés sur les sites suivants :

CNDH : **www.cndh.org.ma**
PNUD : **www.pnud.org.ma**

Les propositions doivent être soumises au plus tard le 16 juin 2012 à 16 heures.

(C-31591/12)

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

ONU FEMMES
Entité des Nations Unies pour l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes

Appel à proposition

Dans le cadre du programme « Gouvernance publique et redevabilité pour l'égalité de genre au Maroc », le Conseil

National des Droits de l'Homme en partenariat avec l'ONU Femmes et avec l'appui de l'AECID, lance un appel a proposition, pour le recrutement d'un bureau d'étude pour l'élaboration d'un programme et l'animation d'un cycle de formation sur l'égalité Homme Femme et la planification stratégique fondée sur le genre.

Cette formation s'adressera aux commissions régionales des droits de l'Homme du CNDH. Les TDR sont publiés sur les sites suivants :

CNDH : www.cndh.org.ma

PNUD : www.pnud.org.ma

Les propositions doivent être soumises au plus tard le 16 juin 2012 à 16h heure.